

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى
الأمم المتحدة

إني أكتب إليكما مدفوعا بشعور من القلق العميق، لألفت انتباهكما مواصلة
إسرائيل حملتها الاستيطانية الواسعة النطاق وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة،
بما فيها القدس الشرقية، وتكثيفها.

وفي هذا الصدد، نود أن نسجل رسميا إدانتنا القاطعة لموافقة إسرائيل، السلطة القائمة
بالاحتلال، على بناء ٦٢٥ وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة "يسغات زئيف"
الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، على نحو ما أعلنته في ١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتأتي هذه الخطوة الانفرادية وغير القانونية عقب إعلان غير قانوني
آخر من جانب السلطة القائمة بالاحتلال في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ببناء ١٣٠
وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة "جيلو" الإسرائيلية غير القانونية التي أقيمت
هي أيضا في القدس الشرقية المحتلة على أرض صودرت من قرى بيت جالا وشعفاط وبيت
صفاة الفلسطينية. وإن الحكومة الإسرائيلية، جريا على عاداتها في السنوات والأشهر الماضية،
لا تزال تفضل المستوطنات على السلام، والاستيطان على إنهاء الاحتلال. وتؤكد الخطط
والإعلانات الأخيرة، مرة أخرى، رفض إسرائيل مرة أخرى الوفاء بما عليها من واجبات
قانونية بمقتضى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة



الرباعية، إضافة إلى رفضها حل الدولتين لإحلال السلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القيام بأعمال إضافية ترمي بشكل واضح إلى تغيير وضع القدس الشرقية المحتلة وترسيخ ضمّها غير القانوني. ولتحقيق هذا الغرض، تنفّذ حالياً المرحلة الأولى من أعمال بناء ما يسمى خط القدس للسكة الحديدية (التراموي)، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٥. وسيربط المسار الأول للسكة الحديدية هذه بين مستوطنتي "نيفي ياكوف" و "بيسغات زئيف" الإسرائيليتين غير القانونيتين، فيخترق حي شعفاط في القدس الشرقية ليصل إلى وسط القدس الغربية وأحيائها. وسيشكل ما يسمى "التراموي" بنية تحتية أخرى تخدم شبكة المستوطنات غير القانونية، وهذا أمر لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يمثل أيضاً عقبات أخرى تعوق حرية حركة السكان الفلسطينيين وتضر بشدة بنسيج حياة الفلسطينيين ووجودهم، بما في ذلك إقامتهم وسبل عيشهم في المدينة القديمة. أضف إلى ذلك أن هذه السياسات تقوض على نحو خطير آفاق تنفيذ حل الدولتين، إذ إنها تؤدي إلى فصل القدس الشرقية، على نحو متعمد ومصطنع، عن بقية الأرض الفلسطينية وتقضي على تواصل هذه الأراضي وقدرتها على البقاء. إننا نناشد المجتمع الدولي إدانة هذا العمل غير القانوني ودعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف جميع أعمال البناء هذه.

وإن هذا الاستفزاز الأخير - وهذا أمر لا يمكن تجاهله - يأتي في مرحلة حرجية تُبذل فيها جهود حثيثة على الصعيدين الدولي والإقليمي، تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية، للخروج من الطريق المسدود ودفع الجانبين إلى استئناف محادثات سلام جدية تتسم بالمصداقية. وكانت القيادة الفلسطينية تود بالفعل أن ترد إليها معلومات أثناء الأسبوع تؤكد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قررت أخيراً الوفاء بواجباتها القانونية والاستجابة للنداءات والناشادات التي أطلقت مراراً وتكراراً من مختلف أنحاء العالم لدعوتها إلى وقف كل هذه الأعمال غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. غير أن ما حدث هو نقيض ذلك تماماً. فمن خلال هذه التصريحات الأخيرة ومن خلال مواصلة بناء المستوطنات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية وحولها، جاء رد إسرائيل على المجتمع الدولي، بما فيه الجانب الفلسطيني، واضحاً قاطعاً في شكل أفعال لا أقوال. وإن أعمال إسرائيل تكشف عن إصرارها على المضي في حملتها غير القانونية على حساب السلام في المنطقة وفي العالم، مع كل ما يخلفه ذلك من تداعيات سلبية.

وكثيرا ما تتبدى التهديدات المستمرة لآفاق السلام في التصريحات التي تدلي بها الحكومة الإسرائيلية ومسؤولوها. فعلى سبيل المثال، وبعد الموافقة على أحدث توسع استيطاني غير قانوني في القدس الشرقية المحتلة، كرر وزير الخارجية الإسرائيلي، أفغدور ليرمان، وهو نفسه مستوطن، معارضته الشديدة لوقف بناء المستوطنات غير القانونية، قائلاً: "أعتقد، أسوة بالكثيرين غيري، أنه لن يكون هناك تجميد آخر لبناء المستوطنات. إن كلمة 'تجميد' يجب أن تُمحى من قاموسنا". يتعين على المجتمع الدولي الوقوف بحزم ضد هذا التصريح ورفضه بشكل قاطع، تمشياً مع الموقف المبدئي المتخذ في هذا الصدد والمعرب عنه في العديد من قرارات الأمم المتحدة، وتمشياً أيضاً مع دعوة اللجنة الرباعية في خريطة الطريق إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك نمو المستوطنات الطبيعي.

نحن على منعطف شديد الدقة، إذ تتبدد سريعاً احتمالات استئناف محادثات سلام تتسم بالمصداقية. ويجب ألا نسمح للجهود الهائلة التي بُذلت على الصعيدين الدولي والإقليمي، وشاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية وجميع الأعضاء الآخرين المعنيين في المجتمع الدولي، والجانب الفلسطيني تحت قيادة الرئيس محمود عباس، أن تذهب سدىً هباءً وأن تتجاهلها بغطرسة السلطة القائمة بالاحتلال.

ولذلك، ندعو مجلس الأمن من جديد إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ موقف واضح وقوي، برفضه أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير الشرعية، على غرار ما فعله في الماضي، ولا سيما عبر اعتماده قرارات عديدة بشأن هذه المسألة. وهناك توافق في الآراء في المجتمع الدولي، وبخاصة في أوساط أعضاء مجلس الأمن، بشأن عدم مشروعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والخطر الذي تشكله على صون السلم والأمن الدوليين، والضرورة الملحة لوقفها بشكل فوري وكامل. وقد آن الأوان لاتخاذ مجلس الأمن إجراءات جادة من أجل إعادة تأكيد دوره الشرعي للمساعدة في إنقاذ أي فرصة متبقية لاستئناف محادثات السلام وحمل إسرائيل على التقيد بواجباتها القانونية كسلطة قائمة بالاحتلال وكدولة عضو في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، لا بد لي أيضاً من أن ألفت انتباهكما إلى مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استخدامها الذي يستحق الشجب للقوة المفرطة والقاتلة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي ساعة مبكرة من صباح اليوم الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطينيين في قطاع غزة المحاصر. ويشكل ذلك مثلاً صارخاً آخر على أن السلطة القائمة بالاحتلال، على الرغم من

جميع جهود السلام، لم تكف قط عن ارتكاب جرائمها وعن انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بدون رحمة. إننا نحن ندعو المجتمع الدولي إلى إدانة قتل هذين الشخصين وإجبار إسرائيل على وقف أعمالها غير القانونية والعنيفة والاستفزازية التي تهدد بتصعيد التوتر وزعزعة استقرار الوضع الهش السائد على أرض الواقع وإجهاض كل الجهود المبذولة لاستئناف محادثات السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا السابقة الـ ٣٧٨ المتعلقة بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (A/ES-10/505-S/2010/578) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بدّ من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل هذه الجرائم، وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لفلسطين لدى الأمم المتحدة